

لقاء العدد
فضيلة الشيخ الدكتور
محمد بن عمر العتین*

أجرى الحوار
حمد بن عبد الله بن حنين

* القاضي بمحكمة التمييز بالرياض سابقاً.

تعلق طموحه بالثريا، واصل خطاه بلا كلل. درس في الكتاتيب فكان قلمه من الخشب ومحبرته من سنا السراج، تألق في انتهاز العلم إلى أن تحققت له الدراسات العليا فتجاوز مرحلة الماجستير ثم الدكتوراه فكان غراسه مناراً للقضاء. فقد جمع بين العلم والعمل فزادت من خبراته وتجاربه وهذا دليل على طموح الهمم الوثابة إلى المجد والعلواء. ضيفنا أكمل الأربعين عاماً في خدمة العدالة وأشرف على العديد من الجمعيات الخيرية ومراكز الدعوة. حمل حوارته الكثير من الآراء والتطلعات المضيدة، فكانت فرائد مستجدة، مواكبة للنوازل والتطورات، تسعد وإياكم بهذا اللقاء الممتع مع فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عمر العتین العضو القضائي بمحكمة التمييز بالرياض سابقاً، وإليكم ما دار معه من حوار:

المباركة في ذلك الزمان المبارك وانطلقنا نخب السير ونستشرف المستقبل ونرقبه بعيون بصيرة، وهم وثابة، تعلقت بالثريا، فكانت الخطى التي مشيناها بلا كلل أو ملل، تصحبنا العناية الإلهية وتحفنا رعاية ذلك الجيل المثالي من شيوخنا الكرام.

■ حدثونا عن مراحل تعليمكم؟

– درست في كتاتيب القرية في سني الطفولة الأولى. ثم انتقلت إلى المدرسة السلفية بصامطة، فكان التمهيد بمعهد صامطة لمدة سنتين، ثم الثانوي لمدة خمس سنوات أكملت الدراسة به في العام ١٣٨٣هـ، دخلت بعدها كلية الشريعة لمدة أربع سنوات وتخرجت في العام ١٣٨٧هـ- ١٣٨٨هـ، والتحقت بالدراسات العليا بالمعهد العالي للقضاء بالرياض حتى نلت شهادة الماجستير في العام ١٣٩٣هـ ثم حصلت على شهادة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء بتاريخ ١٤٠٣/٣/١٠هـ

ومما يجدر ذكره أنني قد نلت هذه الشهادات العليا في أثناء سنوات الوظيفة مما يدل على أن طموح الإنسان لا يتوقف

■ عرفونا بشخصكم من حيث الاسم والميلاد والنشأة؟

– محمد بن عمر بن عبده شبوت العتین، ترجع أصول النسب إلى فخذ من قبيلة بني مروان تلك القبيلة العربية المشهورة في منطقة جازان. ولدت عام ١٣٥٨هـ من شهر رمضان المبارك.

أما النشأة فقد هيا الله لي سبيل العلم باكراً فقد دخلت الكتاتيب التي كانت تعلم في حينها القرآن الكريم ومبادئ الكتابة، وتستخدم في ذلك الألواح الخشبية، وكان القلم الذي نكتب به مصنوعاً من الخشب وأما الدواة أو المحبرة فكانت من دخان السراج (سنا). ثم قيض الله لنا الأستاذ المربي الفاضل -أحمد مطيع هروبي - وكان قد تعلم في مدارس الشيخ الداعية الجليل / عبد الله بن محمد القرعاوي الذي ساهم في نشر العلم بالمنطقة، وقد كان من ثمرات غرسه الدعاة والمرشدون الذين أضاءوا سرج المعرفة وقناديل الهداية، كما كان لتوجيهات أستاذنا الشيخ أحمد

مطيع -غفر الله له - أثر كبير في ترغيبنا في مواصلة التعليم في تلك السن المبكرة، فالتحقنا بالمدرسة السلفية بصامطة فكانت تلك بداية الرحلة

نلت الشهادات العليا في أثناء سنوات الوظيفة وهذا طموح الهمم الوثابة إلى المجد والعلواء

أتممت الأربعين عاماً في
خدمة العدالة

/ علي محمد مقبول شعبي
- عضو هيئة التمييز -
والشيخ / محمد علي صلوي
- رحمه الله - والأستاذ /

علي بن محمد نجمي وغيرهم.

■ ما سيرتك العملية في القضاء؟

- بعد أن يسر الله لنا التخرج في كلية
الشريعة، مشيناً الخُطى في دروب العدالة
والقسطاس، فقد صدر قرار الشيخ / محمد بن
إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - بتعييني ملازماً
قضائياً بالمحكمة الكبرى بالرياض اعتباراً من ١ /
٧ / ١٣٨٨ هـ ثم قاضياً منتدباً إلى دولة الإمارات
العربية بمحكمة إمارة الفجيرة وكان ذلك في
الثامن من صفر لعام ١٣٩٠ هـ لمدة عامين، انتقلت
بعدها إلى محكمة الخبر بالمنطقة الشرقية ومكثت
بها زهاء العشرة أشهر.

إلى أن تم نقلي إلى محكمة رأس تنورة وكان
ذلك في ٦ / ١٠ / ١٣٩٢ هـ وظللت بها إلى أن تمت
ترقيتي عضواً قضائياً بمحكمة التمييز بالرياض
بتاريخ ١٧ / ١١ / ١٤٢٥ هـ ثم تمت إحالتي إلى
التقاعد لبلوغي السن النظامية، فكان انتهاء العمل
مصادفاً لتمام الأربعين عاماً في خدمة العدالة.

■ بماذا خرجتم بعد تقاعدكم سواء من خبرات
وتجارب وعلاقات؟

- علمتني السنون الطوال في هذا المجال الكثير
مما قد لا يتاح لغيره من عمل في هذا المجال أن
يكشفه، ومن هذه الخبرات :-
١- وجوب التوكل على الله حق توكله،

واللجوء إليه طلباً للاهتمام
إلى
الحق فيما أصدره من
الأحكام، مستذكراً دوماً

خرجت من القضاء بخبرات
وتجارب وعلاقات

في هذه الحياة، وأن
الهمم الوثابة إلى المجد
والعلياء لا تقيدتها
القيود، وهذا من أوائل

الدروس التي ينبغي تعليمها لهذا الجيل الذي
اشتغل بالمغريات العصرية، واتخذ من عيش اللهو
والتسكع مرتعاً لا يحسد عليه. نسأله تعالى أن
يصلح حاله ومآله.

■ من تذكرون من مشايخكم؟ وأبرز زملائكم؟

- من مشايخي في التمهيدي الشيخ / حسين
بن أحمد نجمي، والشيخ علي بهكلي والشيخ /
موسى منقري، وفي المرحلة الثانوية الشيخ /
ناصر خلوفة، والشيخ / محمد بن أحمد الحكي
مدير المعهد بصامطة، والشيخ / أحمد يحيى
نجمي والشيخ / إبراهيم حسن الشعبي، والشيخ
/ علي صديق عريشي. وأما في كلية الشريعة
فقد كان من مشايخي الشيخ / عبد الرزاق عفيفي،
والشيخ الدكتور / صالح الفوزان عضو دار
الإفتاء حالياً. والشيخ / مناع القطان، والشيخ /
يوسف البرقاوي، والشيخ / أحمد البرقاوي،
والشيخ / فالح بن مهدي، والشيخ / ناصر
الداوود والشيخ / صالح العلي، والشيخ / حمود
العقلاء. وفي مرحلة الماجستير الشيخ عبد الرزاق
عفيفي، والشيخ / مناع القطان، والشيخ /
محمود عبد الدائم - وهو من أشرف على بحثي
في مرحلة الماجستير.

وتواصلت رحلة البحث العلمي في مرحلة
الدكتوراه مع المشايخ الكرام الشيخ / أحمد سير
مباركي - عضو هيئة كبار العلماء - والشيخ /

علي عباس حكيمي - عضو
مجلس الشورى، وهيئة
كبار العلماء - والدكتور /
سعود الفنيسان، والشيخ

القضاء أمانة عظيمة تلامس حياة الناس

تداني، مما يوجب مراعاته، وبخاصة ذلك الذي يقره الشرع، فكثير من المشكلات يمكن أن تحل عن هذا الطريق ولا سيما في

الجرائم ذات الطابع الخاص.

٩- ولتجدد أساليب الجريمة وتشابك طرقها فلا بد من الإلمام بالمستجدات ومتابعة التطورات العصرية من قبل القاضي خلال اللقاءات العلمية والاطلاع على المستجدات في ذلك.

■ خلال مسيرة عملكم بالقضاء ما أبرز وأهم القضايا؟

- القضاء أمانة عظيمة، يجب المحافظة على ما يجري في أحشائها من أسرار، فهي تلامس أعراض ومشاعر بل حياة الناس بتفاصيلها، التي يحرصون على كتمانها، وعدم البوح بها، من هنا تتضاعف مسؤولية القاضي في البحث عن أنسب الحلول الشافية لهذه الأعراض والأمراض كما هو شأن الطبيب الحاذق والمؤتمن.

وبالطبع فقد مرت علي العديد من القضايا التي أخذت من الأخذ والرد الكثير، وأذكر هنا:-

قضية ولاية وميراث لرجل كان الوالي على أبنائه القصر أخوهم الأكبر من الأب، وقد كان رجلاً حازقاً فطناً، لا يفرط في تسجيل شيء يصرفه على القصر وأهمهم، فحصل النزاع وطال ثم حكم فيه وحصل الأخذ والرد مع التمييز، وبعد التصديق من التمييز، إذ بأم الأطفال تشكو القرار إلى المقام السامي، فتمت إحالة الأمر إلى مجلس القضاء والذي أحالها لمحكمة الموضوع مرة أخرى، وقد تدخلنا فيها بالصلح

فأصلح الله بين الخصوم، وعادوا بعد الجفاء إخواناً. وقضية أخرى مشهورة نتجت عن حادث

مراقبة الله للعبد في سره وجهره.

٢- والقضاء أمانة شاق حملها، ولهذا فهو يقتضي العلم الراسخ، والفهم الثاقب، والذكاء اللماح، وحفظ الأسرار

والهم الدائم من الوقوع في الزلل، والاستعانة بالدعاء لرفع ما تحدث به النفس من وسواس خناس.

٣- ثم فضيلة الصبر، التي أكد عليها الكتاب والسنة، ومن ذلك التهيئة النفسية لتحمل ما يصدر من الخصوم قولاً وفعلاً، والتأني في إصدار الأحكام، وعدم التعامل برودة فعل الخصوم (فإن لصاحب الحق مقالاً)

٤- والفراسة في وجوه الخصوم، تسهم بقدر وافر في معرفة الحقيقة، حتى تتبين المجرم من البريء.

٥- ثم ضرورة الاطلاع الواسع في بطون كتب الفقه، حتى يتمكن القاضي من القدرة على الاستقراء والاستنباط واستخلاص الحكم الشرعي الذي يطمئن إليه.

٦- وقد كان للاسترشاد بمسيرة القضاء والقضاة والخلفاء الراشدين المهديين أثر فعال في الاهتداء إلى الحكم الشرعي الصحيح بقدر الإمكان، من المساواة بين الخصوم في المجلس والوجه.

٧- كذلك كان لعنصر التحكيم الشرعي بين المتداعيين دور مهم في اختصار مراحل الدعوى وتطبيب النفوس في المجتمع، والشعور بالطمأنينة بالعدالة،

فيحصل التصافي ويعم السلام، (والصلح خير).

٨- وقد رأيت أن للعرف الاجتماعي أهمية لا

قمت بالإشراف على جمعيات تحفيظ
القرآن ومراكز الدعوة في المنطقة

الخير كثيرة ومتعددة،
نسأله تعالى أن يحسن
خاتمنا

الأحكام يجب أن يصحبها التنفيذ، والإسادات الفوضى

■ ما نظرتكم في استعانة
القاضي بوسائل الإثبات الحديثة كالبصمة والحمض
النووي وغير ذلك من الوسائل الطبية؟
- صلاحية الإسلام عبر المكان والزمان لا
تناقض الهدف الأساس من خلق العقل البشري
ومخترعاته الفكرية والمادية، ولا تناقض بين
العلم والإيمان فالوسائل الحديثة لإثبات الجريمة
كالبصمة، والحمض النووي تعتبر قرائن مهمة
تقود إلى معرفة الجاني في غياب البيانات الظاهرة
والمعتبرة والتي بموجبها يسترشد القاضي
والمحقق إلى أدلة التجريم، أو إثبات الحقوق، ثم
يهتدي بالأدلة الشرعية لإصدار ما يراه مناسباً
من الأحكام.

■ ما رأيكم بتضييق الاجتهاد بتقنين الأحكام؟
- تقنين الأحكام من الأمور المتعارف عليها
في فقه الإسلام، كما أنه أمر متعارف عليه في
علمنا العربي والإسلامي، وتدعو إليه الحاجة
لعجز الكثيرين عن استنباط الحكم الشرعي
الصحيح من بطون كتب الفقه، والأحكام الشرعية
المنتشرة فيها، وكذلك لاختلاف الأحكام في
الموضوع الواحد من قاض إلى آخر. فلما كان ذلك
كذلك رأى ولي الأمر - حفظه الله - ضرورة ضبط
الأحكام بقدر الإمكان مع توافر الفرصة لإصدار
الحكم الذي يرتئيه القاضي مناسباً لمختلف
الحالات عند تسببه لما يصدر من أحكام، مع
الاهتداء بما هو موجود
عنده من الإرشادات المفقنة.
فالأمر ليس بدعا، فقد
ظلت (مجلة العدل) ترفد

رسالة الماجستير في أحكام الرضاع، أما الدكتوراه ففي حقوق المرأة في الزواج

مروري، تسبب فيه
سائق أجنبي، على
مواطن تعطلت لديه آلة
السمع والبصر والشم،
وقدرة اليدين والرجلين

واللسان، وفقد التحكم في المخارج جميعها، وجاء
التقرير الطبي شارحاً ومبيناً لكل ذلك، مما دعا
لجنة تقدير الشجاج بالمحكمة في الرياض، إلى
تقدير ذلك بمبلغ كبير مقداره (تسعمائة وخمسة
وسبعون ألف ريال) وقد تحمل الكفيل هذا المبلغ
بسبب كفالاته للسائق الأجنبي.

ومن الصعوبة بمكان إحصاء القضايا التي
نظرتها، وفيها الكثير من الحكم والدروس، نسأله
تعالى أن نكون من الملمهين للضوابط والعدل فيها
جميعاً.

■ هل من عمل مارستموه بجانب عملكم وبعد
تقاعدكم؟

- العمل محور رسالة الحياة، فقد كنت من
العاملين في مختلف المناشط الخيرية
والاجتماعية، فقد تشرفت بحمل الإشراف على
جمعيات تحفيظ القرآن الكريم في المنطقة سنوات
ناهزت الأربعين، وكذلك الإشراف على مركز دعوة
وتوعية الجاليات برأس تنورة التابع لوزارة
الشؤون الإسلامية والأوقاف، وقد دخل الناس
في دين الله أفواجا والحمد لله، كذلك قمت بإمامة
الجامع الكبير برأس تنورة سنين عددا، كما أسهمت
في إقامة الدروس الأسبوعية والمحاضرات
التوعوية في مختلف ضروب العلم الشرعي.
والآن وقد أكملت سنوات النظام التقاعدية

فسيظل العطاء ممتداً بإذن
الله ما بقي في العمر
متسع، فرسالتنا قائمة إلى
ما شاء الله، ومجالات

الدراسة الجامعية في كلية الشريعة، إذ صدر الأمر بأن أباشر العمل ملازماً قضائياً.

الاستفادة من الطاقات لدى السجناء بالبدايل للعقوبات أجد من حبس الحرية

■ ما موضوعات أبحاثكم في الماجستير والدكتوراه ومن أي الجهات تحصلتم عليها؟

- تناول بحث رسالة الماجستير أحكام الرضاع في الفقه المقارن، وقد أشرف عليها الدكتور / محمد محمود عبد الدايم، واشترك في مناقشتها كل من الشيخ / عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله - (من خارج المعهد) والشيخ / مناع القطان - رحمه الله - وكان حينها مديراً للمعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وأما رسالة الدكتوراه فكان بحثها عن حقوق المرأة في الزواج في الفقه المقارن وقد أشرف عليها الدكتور عبد الحق - رحمه الله - وناقشها كل من الدكتور / عمر المترك المستشار بالديوان الملكي - رحمه الله - والشيخ بدران أبو العينين بدران من أسرة المعهد.

والجدير بالذكر أن الطموح لا تحده مشاغل الحياة، ولا تحول دونه الصعاب مهما عظمت، وهذا ما حاولت أن أجعله السبيل لأبنائي وأبناء جيلهم، عبر حصولي على هذه الشهادات العليا وأنا على رأس عملي، وهو لعمر الله أمر شاق إلا على الذين أدركوا أن المجد لا ينال بالتمني.

■ ما رأيكم في بدائل السجن بالأعمال الاجتماعية وخاصة للأحداث؟

بدائل السجن أصبحت من النظريات التي يناهز بها كثير من علماء الإصلاح الاجتماعي في عصرنا الحاضر، وقد ساقوا لها

تتمين الأحكام يسهم في التخفيف من المبالغة أو التفاوت في الأحكام

هذا المجال بالعديد من الأحكام الشرعية، وفي التاريخ ثبت أن الإمام مالكاً طلب منه أن يضع

كتاباً في الحديث ليكون مرجعاً للناس فكان (الموطأ)، وقيل له: أنحمل الناس عليه ولنزاهم به؟ فقال لا. وتختلف الآراء في شأن التقنين فمنهم من يجيزه، ومنهم من لا يرى ذلك.

■ ما نظرتكم حيال تعدد وقوة الأنظمة مع ضعف التطبيق؟

- القول يجب أن يقترن بالفعل، والأحكام يجب أن يصحبها التنفيذ، وإلا لسادت الفوضى وعمت الشرور والأحقاد، وعلى الرغم من تعدد الأنظمة فإن كثرتها لا تغني، إذا لم يتبعها تطبيق يطمئن إليه الجميع، والملاحظ أن كثيراً من المعاملات (وخصوصاً المالية) تشهد البطء الواضح في عدم تنفيذ الأحكام الصادرة من جهات الاختصاص، ولعل مرجع ذلك إلى تعدد جهات التطبيق وعدم حصرها في جهة واحدة لكي تحاسب عن التقصير.

ولا شك أن كثيراً من المعاملات وبخاصة تلك التي تنظر أمام الشرع فإنها تجد حظها أكثر من غيرها لطبيعة المحاكم الشرعية في تدعيم أطر العدالة. □ يمر المرء بالعديد من المواقف، فهلا ذكرتم أحد هذه المواقف؟

- الحياة مليئة بالمواقف المتباينة، من فرح وحزن، وهذه سنة الله في الخلق ومن ذلك خلق الزوجين الذكر والأنثى، والليل والنهار، والخير والشر، وهكذا هي الحياة،

فتتنوع المواقف، ولعل أشد ما أحرزني عندما لم أتمكن من التفرغ لدراسة الماجستير عقب الفراغ من

والمحاضرات، والمنشورات النظامية، والتفتيش القضائي في شقه التوعوي والثقافي.

ضرورة وضع حلول جذرية للزواج من أجناب

المبررات والأسباب التي تدعم الحجج وتقوي التطبيقات المقترحة. ومن تلك الحجج الاستفادة

من الطاقات المعطلة التي يصيبها الترهل واليأس والإحباط داخل الجدران، ومنها:

تفادي الأمراض الأخلاقية الناتجة عن اختلاط الشرائع والأطراف الإجرامية ببعضها، وتوارث الأمراض البدنية والنفسية، وتوفير ما يصرف على هؤلاء الأحداث من مصاريف يمكن أن تسهم في تطوير قدراتهم عندما تنتهي فترة محكوميتهم، وغير ذلك الكثير من الأسباب الداعمة لهذا التوجه، مع وضع الضوابط الكفيلة لنجاح الفكرة، ولعلنا من الداعمين للمشروع وتوجهاته من خلال طرح المشروعات التي تتناسب سن الأحداث وتعويدهم على العمل الاجتماعي المفيد لهم ولمجتمعهم كتنظيف المساجد والشوارع وسقي الأشجار ونحو ذلك.

■ هل المحامي أدى دوره في التقاضي وما نظرتكم إليه؟

– رسالة المحاماة تستند إلى أصول إسلامية (لعل أحدكم أبلغ من أخيه فأحكم له...). الحديث، فهي مهنة لا تقل شرفاً ومكانة عن القضاء، إذا استوفت شرائطها وأركانها، وقام من عمل بها بذلك، كما أنها عنصر مكمل لرسالة العدالة في المجتمع، ليست غايتها كسب القضية أو خسارتها إنما الوصول للحق بمساعدة ناظر القضية للتعرف على ما غاب من الوقائع أو الأدلة عن المحقق أو المتحري، وحتى يؤدي المحامي رسالته على الوجه الأكمل لا بد له من توافر جملة شروط يجب مراعاتها عند تكليفه بإنابة الغير في القضايا ومنها : –

■ ما الرأي المناسب في المبالغة في الحكم والتفاوت فيه؟

– لكل قضية ملامساتها وظروفها ومن هذا المنطلق يحصل التفاوت في الأحكام، وذلك وفق ما يترجح للقاضي من قوة الدليل والبيّنات والقرائن، ولعلنا لا نحمل إلا على حسن الظن بالقاضي، وأن هدفه تحقيق العدالة وحماية المجتمع وتأمين سلامته وعافيته، فهو غير محسوب على طرف أو خصم ولا ينبغي له ذلك إلا رد من موقعه حسب النظام.

1- أن يزكى بصلاحه من الصالحين.
2- أن يحصل على المؤهل الشرعي والنظامي الذي يجعله عارفاً للأنظمة.
3- أن يكون حسن السمّة والهيبة.
4- أن يلتزم الأدب في خطابه ومذكراته.
5- أن يكون همه الوصول للحقيقة لا كسب القضية. وبذا يصبح معيناً للعدالة لا كلا عليها.
□ ما نظرتكم لزواج القاصرات؟ وهل من رأي تذكرونه؟

ولعل تقنين الأحكام يسهم في التخفيف من

– زواج القاصرات جائز شرعاً، إلا أنه ينبغي أن لا يدخل بها حتى تطبيق ذلك، كما فعل رسول

الله (صلى الله عليه وسلم) حينما عقد على أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) وهي ابنة ست وبني

تحول قضاء التمييز إلى استئناف سيعطي مجالاً أوسع للمتخاصمين

ثقل المبالغة أو التفاوت في هذا الشأن. ويسهم في ذلك إقامة ورش العمل التدريبية، وإقامة الندوات

تخصيص القضاء سييسهم في تخفيف العبء على المحاكم العامة

يختاروا الأرفق بالأمة من أقوال الأئمة، ولعل صدور الموافقة بالتقنين حصلت حينما لمس أهل النظر قصور بعض الأحكام من مصدرها، وتشدهم من جهة وتضارب الأحكام في المتشابهات من القضايا من جهة أخرى، فكان التقنين ضرورة اقتضتها ظروف الأحوال.

■ حدثونا عن معاناة المتزوجات من أجنبي، وهل من حل لذلك؟

- لعلك تقصد بالأجنبي الذي لا يحمل الرعية السعودية، ومتزوج من سعودية، والأصل في ذلك الحل مادام أنهما مسلمان فلا فرق بين جنسية وأخرى في الحقوق الإسلامية والإحكام الشرعية، إلا أن ثمة ما يوجب المعاناة للمرأة من هذا الزواج فيما لو حصل الطلاق بينهما، ولها منه أطفال وغالبا الولد لأبيه، فيحصل لها في حينها الحسرة بالفراق، والأسف الشديد على هذا الزواج الذي تخسر فيه أطفالها، وقد قرأت في إحدى صحفنا المحلية قصة أسرة فقدت بالكامل عائلها بعد عشرة أربعين عاما فالقصة تروي أن مواطنا عربيا من دولة مجاورة تزوج من سعودية بموجب حفيظة مزورة، ولما تكشف أمره لدى السلطات ترك أسرته وغادر إلى بلده، فأصبحت الأسرة مجهولة، - متعلمون - لكنهم مجهولون يتكفون الناس في أيديهم، وقصة أخرى تروي مأساة زوجة سعودية من عربي مسلم، ارتكب بعض المخالفات فاقترض الأمر إبعاده فلقيت

المسكينة الحرج وأي حرج في مفارقة الوطن أو الولد. إن الذي نراه هو أن لا تزوج المرأة إلا من بني

بها وهي ابنة تسع. وقد فهم ذلك أصحابه رضوان الله عليهم فتزوج قدامة بن مظعون رضي

الله عنه ابنة الزبير حين نفست، فقبل له، فقال ابنة الزبير زوجتي، إن مت وورثتني، وإن عشت تزوجتها (أخرجه في السنن الكبرى للبيهقي) وتزوج عمر بن الخطاب رضي الله عنه أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهما، وأجمعوا على أن نكاح الأب ابنته الصغيرة جائز إذا زوجها من كفاء، قال وقاله ابن المنذر، قال: وهو قول من نحفظ عنهم من أهل العلم. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَيْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضْ ﴾ قال ابن الهمام من الحنفية: فأثبت العدة للصغيرة وهو فرض تزوج نكاحها شرعا، قال: وزواج النبي من عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست نص قريب من المتواتر، وزواج قدامة بن مظعون من ابنة الزبير حين نفست مع علم الصحابة رضي الله عنهم نص في فهم الصحابة عدم الخصوصية في نكاح عائشة رضي الله عنها. راجع المغني لابن قدامة ٧/ ٤٠ وفتح القدير للكمال بن الهمام ٢/ ٤٥ والسنن الكبرى للبيهقي ٧/ ١١٤ والآية ٤ من سورة الطلاق. وبهذا يتبين لك جواز تزويج الصغيرات في الشريعة الإسلامية، والله أعلم.

■ بعد صدور الموافقة بتقنين الأحكام.. ماذا تود أن تقول في هذا المجال؟

- سبق أن أيديت رأيي في هذا المجال وما يمكن أن أقوله حاليا هو سؤال الله تعالى أن يوفق القائمين على هذا العمل أن

تؤدي (حقوق الإنسان) دوراً مهماً في تحريرك قضايا المستضعفين

**عدم قيام المؤسسات التفتيشية
والتعليمية بالدور المطلوب**

يصدق الحكم فينظر القضية حسب الإجراءات، ولكل من المحكمتين مرجعية، فالتمييز مرجعه مجلس القضاء الأعلى (سابقاً) بينما أصبحت المحكمة العليا هي مرجعية الاستئناف، وعلى الله قصد السبيل.

■ تقسيم المحاكم إلى محاكم متخصصة، هل يسهم في تخفيف العبء على المحاكم العامة؟

- لاشك أن تقسيم المحاكم إلى محاكم متخصصة سيساهم إلى حد كبير في تخفيف العبء على المحاكم العامة، وهو أمر معمول به في كثير من دول العالم، وعلى الرغم من توافر عدد من المحاكم التي تنظر قضايا مختلفة إلا أنها في حاجة إلى تقنين يحدد الاختصاصات بصورة أدق، ومن ذلك اختصاصات المحاكم الإدارية، ومحاكم المنازعات التجارية، واللجان العمالية، وغيرها، وعليه لن يطول زمن المرافعات في القضايا، كما لن تتيه ملفات القضايا في تنازع الاختصاصات النوعية والمحلية.

■ ما رأيكم في جهات حقوق الإنسان، وهل ساهمت ايجابيا بجانب القضاء؟

- يشبه دور حقوق الإنسان دور جهات الحسبة في تذكير الناس، وتنبه الغافل من المسؤولين في مجال التقاضي، فهي تقوم بدور مشكور في توصيل صوت الضعيف والعاجز إلى أهل العدالة وولاة الأمر، فهي يد من لا يد له، وسلطان من لا سلطان له.

وتؤدي هذه الجهات أدواراً مهمة في تحريك

**مجلة العدل أثرت العمل القضائي
وساهمت في نشر الثقافة العدلية**

وطنها، وقد سعت الدولة - حفظها الله - في وضع كثير من الحلول ومنها التشديد

في التصريح بالزواج في مثل هذه الحالات، كما أنها في سبيل وضع حلول جذرية لهذه المسألة من خلال معالجة منح الجنسية للأبناء وأهم الأجنبيّة وهي مساع مشكورة ومحمودة في سبيل تمكين المجتمع أن يعيش في طمأنينة وسلام.

■ ما رأيكم في تحول قضاء التمييز إلى استئناف، وهل سيعطي مجالاً أوسع للمتخاصمين أم أنه سيطيل من إجراءات التقاضي؟

- إن الاستئناف معمول به في جميع دول الجوار، بل في جميع دول العالم الإسلامي وغير الإسلامي، ولذلك جاء نظام القضاء الأخير بتشكيل نظام محاكم الاستئناف بدلا عن التمييز، و ما من شك أنه سيعطي مجالاً أوسع للمتخاصمين، وذلك بفهم حجة كل منهما للآخر، وفيه تطويل للإجراءات وتمطيط للزمن، حتى يتمكن الخصوم من الإدلاء بحججهم، وفي ذلك مصلحة للطرفين. ولكل من التمييز والاستئناف

محاسن، فالتمييز يصدق الحكم إن رأى التصديق وتنتهي القضية، وإن لاحظ فترجع الملاحظة لناظر القضية، و أما الاستئناف إذا كان الحكم عليه ملاحظة، اجتمع الخصوم لديه وعليهم سماعه من جديد، وقد يكون مقر محكمة الاستئناف في غير بلد المحكمة الابتدائية، وحتى تنظر القضية فتصحبها المشقة والكلفة، وعلى

كل حال فالصلاحيات متقاربة، فالتمييز إذا نقض الحكم مرتين نظر القضية، وأما الاستئناف إذا لم

هذه أبرز الكتب التي أطالب بقراءتها

بها كثير من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، ومنها القصور الناشيء عن عدم قيام المؤسسات الثقافية والتعليمية، والاقتصادية والدعوية، والاجتماعية، والإصلاحية، بدورها المطلوب في تهذيب السلوك، ورعاية الشباب حق الرعاية، من شغل فراغهم بالعمل المنتج والإطلاع العلمي، وتسخير طاقاتهم بالمفيد من الرياضات المفيدة عبر الأندية العلمية، والبدنية. إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أي مفسدة

■ ما تقييمكم لمجلة العدل؟ وبماذا تقترحون حيالها؟ - هدفت المجلة كما هو في عقد تأسيسها إلى نشر الفقه الإسلامي وتنشيط الاجتهاد، وإثراء العمل القضائي بالبحث الجاد والدراسات المتعمقة في مجال القضاء، كما سعت عبر المشاركات الجادة من فقهاء وعلماء الأمة إلى نشر الوعي الفقهي.

ولعلنا في حاجة إلى مزيد من المعرفة المتبادلة، مع الدول الإسلامية الأخرى التي سبقت في مجال تقنين الأحكام الشرعية، وتلك التي تحكم بالشرعية، حتى يحصل تبادل الثقافة الفقهية، وطرق الاستنباط والاستقراء بين الدارسين والمهتمين، والمجلة وهي تقود التنوير في عصر تشابكت أسواره وتلاشت أنواره. تعتبر رافدا من الروافد المهمة في الثقافة القانونية والفقهية، شكر الله للقائمين عليها جهودهم، وأثابهم خير الثواب، كما أشكر لهم أن شرفوني بهذا اللقاء، عسى الله أن ينفع به، وأن يغفر زلاتنا فيما قدمنا وما أحرنا إنه سميع مجيب.

نحن بحاجة للمعارف المتبادلة مع الدول الإسلامية

قضايا المستضعفين من الأفراد

والشعوب، رغم أنها في كثير من الأحيان

تتجافى عن الحقائق لغايات خفية، ونريد لها في بلادنا الحبيبة أن تكون درعا وسندا لكل من يهمه أمرها، وأن تصبح معينا لولاة الأمر في خدمة الأمة، وأن تنصرف إلى ما فيه مصلحة الجميع.

■ ما أبرز الكتب التي لديك وتطالبون القاضى بقراءتها؟

- من الكتب المهمة التي نوصي بقراءتها، والرجوع إليها عند تدبر الحلول للقضايا والمشكلات، إضافة إلى كتب الأنظمة التي تعالج المرافعات والإجراءات في المحاكم المختلفة: كتب الفقه الإسلامي المعتمدة والمعتمدة لجمهور الأمة ومنها: - المغني لابن قدامة، وكشاف القناع، وإعلام الموقعين، والطرق الحكيمة لابن القيم. والسياسة الشرعية لابن تيمية، والأحكام السلطانية لأبي يعلى، وفي مذهب الشافعي: مغني المحتاج وروضة الطالبين للنووي، وفي مذهب الحنفية بدائع الصنائع للكاساني، وحاشية ابن عابدين والفتاوى الهندية والفتاوى الخانية، وفتح القدير للكمال ابن الهمام، وفي مذهب المالكية مختصر خليل، ومواهب الجليل، والشرح الكبير على مختصر خليل، وفي كتب الأحكام تبصرة الحكام لابن فرحون.

■ كيف ترون الحد من الجرائم التي زادت وتنوعت، وما العلاج لها؟

- الجرائم وليدة ظروف موضوعية نشأت عنها، ومن هذه الظروف الأدوار السلبية التي يقوم